نيجيرفان بارزاني يطالب بغداد بعدم التهرّب من استحقاقاتهم

أربيل تصرف رواتب النازحين من الوسط والجنوب وتستفيد من خبراتهم

□ أربيل / المدى

قررت حكومة إقليم كردستان صرف رواتب الموظفين النازحين إلى الإقليم من محافظات الوسط والجنوب الذين تركوا منازلهم ووظائفهم واضطروا إلى النزوح من وسط وجنوب العراق بسبب تدهور الأوضاع الأمنية واللجوء إلى مناطق إقليم كردستان وأغلبهم من الإخوة المسيحيين، وعدم استعداد حكومة بغداد لتوفير رواتبهم، وجاء في القرار " قررت حكومة إقليم كردستان صرف رواتبهم. وقرر رئيس حكومة إقليم كردستان استمرار صرف رواتب هؤلاء الموظفين، داعيا وزارات حكومة الإقليم الاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم وإخلاصهم في المؤسسات الحكومية في الإقليم وتوفير فرص العمل لهم. وفي الوقت نفسه طالب الحكومة في بغداد بدفع رواتب واستحقاقات هؤلاء الموظفين وعدم التهرب من هذه المسألة.

وكان مجلس وزراء إقليم كردستان قد عقد اجتماعه الاعتيادي الثامن برئاسة نيجيرفان بارزاني رئيس حكومة الإقليم بحضور نائبه عماد أحمد و اتخذ الاجتماع عدداً من القرارات التوصيات، بالإضافة إلى بحث عدد من المسائل الهامة.

وخلال الاجتماع وعلى ضوء مصادقة برلمان كردستان على الموازنة العامة للإقليم يوم الأحد المنصرم ، وبناءً على قرار رئيس مجلس الوزراء نيجيرفان بارزاني، قرر مجلس الوزراء استئناف منح القروض المالية بجميع أنواعها (سلف العقار والزواج والقروض الأخرى التي تمنحها حكومة إقليم كردستان) للمواطنين ابتداء من يوم أمس الثلاثاء، ولهذا الغرض وجه مجلس الوزراء التوجيهات إلى جميع المؤسسات ذات العلاقة لغرض اتخاذ اللازم والبدء بمنح القروض ابتداء من يوم غد، وبإمكان المواطنين التقدم بالطلب لهذه القروض.

من جانب آخر، صادق مجلس الوزراء على مشروع سياسة العمل الذي أعدته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ودعا الاجتماع وزارة المالية إلى تخصيص ميزانية لهذا المشروع. حيث سيتم من خلال المشروع تدريب وتأهيل العاطلين عن العمل في عدد من المراكز المهنية، وستقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمساعدة ودعم المتدربين وخاصة في القطاع الخاص للحصول على فرص العمل.

وكان موضوع التعيينات محوراً آخر من اجتماع مجلس الوزراء لهذا اليوم، حيث أمر رئيس حكومة إقليم كردستان البدء بعملية التعيينات لـ ١٧٠٠٠ شخص، وتشكيل لجنة خاصة بهذه التعيينات. وشدد رئيس حكومة الإقليم على اتباع أقصى درجات الشفافية في عملية التعيين.

كما بحث الاجتماع مسألة المرور والطرق والجسور في إقليم كردستان، وبحث مسألة ازدياد الحوادث المرورية، وقرر مجلس الوزراء وضع خطة طويلة الأمد للحد من حوادث المرور، ولهذا الغرض قرر فرض عقوبات صارمة على المخالفين لقواعد المرور، ووضع كاميرات المراقبة والرادارات وزيادة مفارز المرور للحد من السرعة وخاصة على الطرق الخارجية ورفع نسبة الغرامات. بالإضافة إلى زيادة علامات المرور بالتعاون والتنسيق بين وزارتي الداخلية والإعمار والإسكان، وجاءت هذه القرارات كإحدى الخطوات الآنية للحد من نسبة الحوادث المرورية.

وفي ما يخص الإجراءات الطويلة الأمد قرر مجلس الوزراء الاعتماد على الجانب التربوي ورفع مستوى الوعي العام في ما يخص الإرشادات والسلامة المرورية وضرورة الالتزام بالتعليمات والإرشادات المرورية، ولهذا الغرض طلب مجلس الوزراء من وزارة التربية إعداد برنامج تثقيفي. وفي سياق الخطط الطويلة المدى قرر المجلس أن تقوم وزارة الداخلية من خلال وسائل الإعلام بتنظيم حملة للتوعية من المخاطر المرورية ووضع برنامج وزيادة إعلانات مختلفة لغرض التوعية.

كما قرر مجلس الوزراء البدء بحملة للتوعية عن طريق وسائل الإعلام من قبل وزارة البلديات والسياحة بهدف المحافظة على نظافة الأماكن العامة والالتزام بالإرشادات الوقائية وحماية البيئة.

وبخصوص قبول الطلبة في المعاهد والجامعات، قرر مجلس وزراء الإقليم تشكيل لجنة بهدف إعداد برنامج خاص للقبول وتحديد شروط الاختيار بحسب متطلبات الحكومة والسوق وذلك للاهتمام أكثر بالمجالات التي تحتاجها الحكومة والسوق في إقليم كردستان وتشجيع الطلبة لاختيار هذه المجالات للدراسة وليس على أساس مزاج الطالب في اختيار المجالات التي لا يحتاجها الإقليم أو أن يختار تلك المجالات المتوفرة مسبقاً في إقليم كردستان.

وثيقة سياسية للتعاون بين برلمان كردستان ومنظمات المجتمع المدني

□ أربيل /المدى

أعلن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)عن وضع خارطة طريق لتحسين التعاون بين برلمان كردستان ومنظمات المجتمع المدني، مشيرة إلى أنه وفي نهاية السنة الحالية سيتم الاتفاق على وثيقة سياسية التعاون.

ونقل بيان للمكتب عن مدير برنامج المجتمع المدني في المكتب آدم ستيب ريكوفسكي، أن المشاورات التي انطلقت قبل عام حول كيفية تطوير مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحياة العامة مع برلمان وحكومة إقليم كردستان والمجتمع المدني ستكون على نطاق واسع وتلتمس آراء الجمهور والمنظمات غير الحكومية من خلال ورش عمل واجتماعات الطاولات المستديرة على المستوى المحلي والإقليمي خلال السنة المقبلة، مضيفاً أن ما يسهل عملية المشاورات تمويل مقدم من الحكومة الدنماركية.

وأوضح البيان أنه وفي الواقع ستتمكن السلطات والمجتمع المدني من الحصول على فرصة لتطوير رؤية مشتركة حول كيف يمكن أن تعمل قطاعاتهم معاً على نحو أفضل لصالح المواطنين من خلال عملية المناقشات والحوارات النشطة، مضيفاً أن مثل هذا النوع من الوثائق السياسية قد لعبت دوراً هاماً في تعزيز المجتمع المدني ومشاركته في الحياة العامة في العديد من البلدان الأوروبية المنتقلة إلى الديمقراطية، وهي بمثابة خطة صلبة لكيفية تحسين وإضفاء الطابع المؤسساتي على التعاون والعلاقات بين السلطات والمجتمع المدني في مجموعة من المجالات، ومن ضمن هذه المجالات مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار والتشريعات، ودور المجتمع المدني في توفير الخدمات العامة، ورصد حالات الفساد وأيضاً حماية حقوق الإنسان، كما تحدد أيضاً الوسائل التنظيمية لدعم المجتمع المدني مثل التمويل الحكومي للمنظمات غير الحكومية.

وتابع البيان أنه في بداية هذه العملية سوف يتلقى القادة المختارون من البرلمان والحكومة والمجتمع المدني التدريب ويتم إطلاعهم على ممارسات دولية ناجحة لفهم الفوائد التي يمكن جنيها من هذا النوع من السياسة، مضيفاً سيقوم هؤلاء القادة في وقت لاحق بتيسير المناقشات على مستوى الإقليم، وسوف يقومون بتشجيع وتحشيد أقرانهم في المشاركة في عملية التشاور لضمان أن يشعر جميع أصحاب المصلحة بملكية الاتفاق النهائي.

كتابة على الحيطان

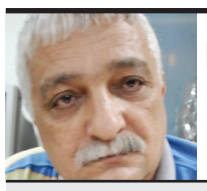

▪ عامر القيسي

قرار سليم .. والحلّ في بغداد !

اتخذ مجلس وزراء الإقليم قراراً بصرف رواتب الموظفين النازحين من الوسط والجنوب الى إقليم كردستان الذي أصبح ملاذاً آمناً في أصعب الأوقات التي مرت بها مناطق ومحافظات العراق في الوسط والجنوب بسبب الاحداث المعروفة بين عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ . وهي التفاتة ليست ذات طابع إنساني فقط بل هي تأكيد للخطاب السياسي في كردستان من أن الإقليم جزء من العراق حسب الدستور . والحقيقة إن قضية الموظفين النازحين إلى كردستان مشكلة متعددة الجوانب تتعلق بالكثير من الأمور الإدارية والبيروقراطية تحديدا ، فالذين نزحوا بسبب أعمال العنف في البلاد تركوا الغالي والنفيس للحفاظ على حياتهم وحياة عوائلهم وبالتالي كان ترك الوظيفة واحداً من خيارات الحفاظ على النفس ، وبسبب الترك فقد اعتبر جميعهم بحكم المستقيلين أو المفصولين من العمل ، وبالرغم من محاولاتهم اللاحقة ،بعد استتباب الأمن نسبيا في الوسط والجنوب ، للعودة إلى أعمالهم أو الحصول على أوامر إدارية لنقلهم إلى دوائر حكومة إقليم كردستان ، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل بشكل عام ، وأدت هذه الحالة إلى خسرانهم حقوقهم لعقود طويلة من الزمن في خدمة الدولة العراقية بسبب مطالبات الدوائر الرسمية في الوسط والجنوب من هؤلاء الموظفين الكثير من الوثائق التي يصعب الحصول عليها بسبب الفقدان أو غيره من الأسباب ، وهي حالة مشابهة لما حصل بعد التغيير في ٢٠٠٣ حيث كانت الدوائر الرسمية تطالب بوثائق تعجيزية لاعتبار الموظف مفصولا سياسيا ، وأضاعت تلك المطالب كثيرا من الحقوق لمواطنين لم يستطيعوا أن يقدموا الوثائق المطلوبة لدوائرهم التي تركوها بسبب الملاحقات السياسية التي تعرضوا لها في زمن النظام السابق ، وزاد الطين بلّة أن الحكومة الاتحادية ممثلة بمجلس الوزراء شكّلت لجان التحقق من الذين تمت إعادتهم وطالب الكثير منهم بالرواتب التي استلموها ، لان تلك اللجان غير مقتنعة بالأسباب أو الوثائق التي قدموها ، وهي لجان تعيش في أبراج عاجية لايمكن الوصول إليها أو مناقشتها بأسباب رفضها غير المنطقية في أكثر قرارات الرفض ، وضاعت بسبب هذه الحالة الكثير من الحقوق !!

الحالة الحاضرة التي نتجت عن أحداث العنف في البلاد تحتاج إلى التعامل معها بشفافية وروح إنسانية مرتبطة بموقف سياسي مما جرى في البلاد ، وعدم اعتماد المعايير الإدارية الساكنة والميتة وهي القادرة على التعامل مع مستجدات الأوضاع الجديدة .. تحتاج إلى عقلية أخرى ترفع الحيف عن المتضررين والأخذ بنظر الاعتبار الصعوبات الكارثية التي مر بها المواطن في زمن صعب ليس من السهولة أن تجد فيه أو تحصل على الوثائق التي تمنحك حقوقك أمام لجان وقرارات تتعامل مع الأوراق وليس مع الحالة !!

قرار مجلس وزراء الإقليم وضع إصبعه على بعض من جرح عراقي يعانيه الآلاف من النازحين من الموظفين وغيرهم من الفئات ، وتقع على الحكومة الاتحادية في بغداد مسؤولية إيجاد الحلول الكفيلة بإنقاذ هذه الفئات من معاناتهم وإصدار القرارات المنطقية التي تأخذ بنظر الاعتبار الواقع المأساوي الذي مررنا به ، واستكمال النصف الذي يخصها بدون تبريرات بيروقراطية لقرارات صدرت في خمسينات القرن المنصرم !!

تحية لقرار كردستان العراق .. وينتظر الآلاف قرار استحقاقاتهم وحقوقهم من حكومة بغداد ..

فهل تفعل ذلك ؟!!

محافظ أربيل: توقيع عدّة مذكرات تفاهم بين المحافظات العراقية والإيرانية المحاذية للحدود

□ أربيل /المدى

أعلن محافظ أربيل،أمس الثلاثاء، عن توقيع عدة مذكرات تفاهم بين المحافظات العراقية والإيرانية المحاذية للحدود المشتركة بين البلدين خلال الاجتماع الذي جمع بين ممثلي تلك المحافظات في مدينة كرمانشاه الإيرانية خلال اليومين الماضيين.

وأفاد نوزاد هادي أن "الاجتماع الذي جمع ممثلي ١٢ محافظة عراقية وإيرانية محاذية للحدود المشتركة بين البلدين في كرمانشاه الإيرانية خلال اليومين الماضيين شهد توقيع عدة مذكرات تفاهم بين تلك المحافظات".

وأضاف هادي أن "الاجتماع بحث حل المشاكل الحدودية وتعزيز العلاقات المشتركة وتطوير التعاون بين تلك المحافظات خاصة في المجالين التجاري والاقتصادي"، منوهاً إلى أنه "تم حتى الآن إبرام العديد من الاتفاقيات المشتركة بين محافظات إقليم كردستان والمحافظات الإيرانية المحاذية لها على الحدود".

وأوضح هادي أن "أربيل كانت قد أبرمت في وقت سابق مذكرة تفاهم مع نظيرتها أذربيجان الغربية الإيرانية"، لافتاً إلى "إبرام المحافظة مذكرتي تفاهم مع محافظتي كرمانشاه وخوزستان الإيرانيتين خلال الاجتماع الذي جرى عقده خلال اليومين الماضيين".

وبشأن إلغاء تأشيرات الدخول من قبل السلطات الإيرانية لمواطني إقليم كردستان، أوضح محافظ أربيل أن "إلغاء تأشيرة الدخول بين إيران والعراق ومن ضمنه إقليم كردستان من اختصاص السلطات الفيدرالية في بغداد".

وكانت العلاقات الثنائية بين العراق وإيران خاصة في مجالي التجارة والاقتصاد عوضاً عن السياسة قد شهدت تحسناً لافتاً بعد سقوط النظام العراقي السابق في العام ٢٠٠٣، فيما تشير إحصائيات للبلدين إلى وصول حجم التبادل التجاري بينهما إلى أكثر من ٥ مليارات دولار سنوياً.

استحداث مديرية للرقابة والمتابعة الصحية في الإقليم

□ أربيل /المدى

أعلنت مسؤولة في وزارة الصحة بإقليم كردستان، أمس الثلاثاء، عن قرار الوزارة استحداث مديرية للمراقبة والمتابعة الصحية في الإقليم.وأفادت المديرة العامة للتخطيط في وزارة الصحة فيان الجاف ، أن "الوزارة قررت استحداث مديرية للمراقبة والمتابعة الصحية في الإقليم"، مشيرة إلى أن "المديرية الجديدة ستضم ثلاثة أقسام تعمل على مراقبة المستشفيات الحكومية والأهلية وتلقي الشكاوى على الخدمات الصحية من المواطنين".

وأضافت الجاف أن "كل قسم من تلك الأقسام سيضم ممثلاً عن وزارة الصحة والدوائر المعنية ونقابة الصحيين"، مبينة أن "الأقسام تلك ستمتلك كامل الصلاحيات لتفقد المستشفيات الحكومية والأهلية والاطلاع على مستوى أداء كوادرها والخدمات المتوفرة فيها".وزادت بالقول إنه "في حال رصد أحد تلك الأقسام مخالفة في مستشفى حكومي أو أهلي سيتم إمهال ذلك المستشفى مدة زمنية محددة لمعالجة تلك المخالفة، أو اتخاذ إجراءات عقابية".

أربيل وبغداد تطلقان مشروعا بدعم أوروبي لتحسين التعليم في العراق

□ أربيل /المدى

بدأت وزارتا التربية في حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية والاتحاد الأوروبي بإشراف من المجلس الثقافي البريطاني بتنفيذ برنامج تطوير وتنمية التربية وتحسين التعليم وقدرات التدريسيين في عموم مدن العراق.وتضرر قطاع التربية والتعليم في العراق بشكل كبير بفعل العزلة الدولية التي عانتها البلاد منذ عام ١٩٩٠ وأعمال العنف في أعقاب سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣.

وقال معاون مدير المعاهد والتدريب في وزارة التربية بالإقليم دلشاد عبدالله إن "المشروع يحمل شعار التعليم المؤثر ويلقي في التدريب تدريسيون بريطانيون بمشاركة ٦٠ تدريسيا ومشرفا تربويا عراقيا وتستمر الدورة خمسة أيام".

وأشار عبدالله إلى أن "المشاركين في هذه الدورة سيقومون بعد ذلك بتدريب تدريسيين آخرين على أسلوب وطرق التدريس".

حكومة الإقليم أقرضت المواطنين تريليون ونصف تريليون دينار لبناء ٧١ ألف مسكن

□ متابعة/ المدى

كشف عضو برلمان كردستان قادر احمد، أمس الثلاثاء، عن أن حكومة الإقليم قدمت عام ٢٠١١ نحو ترليون ونصف ترليون دينار لمواطنين شيدوا ٧١٠٢٠ دارا سكنية بواقع ٢٠ مليون دينار لكل دار.

وقال قادر احمد عن الكتلة الكردستانية في تصريحات صحفية إن "إقليم كردستان عانى خلال عهد النظام الدكتاتوري أزمة سكن حادة"، مستدركا انه "بعد الانتفاضة الجماهيرية وتحرير أجزاء واسعة من أراضي كردستان تم إعمار العديد من القرى والأرياف".

وتابع أحمدل" شفق نيوز " : لكن عمليات الإعمار في تلك المرحلة لم تكن بالمستوى المطلوب حتى عملية تحرير العراق وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة وصدور الدستور العراقي الدائم الذي بموجبه حصل الكرد على حصة جيدة من الموارد العراقية"، مؤكدا أن "الحصول على تلك الموارد انعكس بشكل ايجابي على الأوضاع في كردستان في جميع الميادين".

وأشار أحمد إلى أن "حكومة الإقليم كان لها في السنتين الماضيتين برنامج لمنح سلفة العقار للمواطنين"، موضحا انه "على سبيل المثال فان المواطن الذي يريد بناء دار سكنية له وحال منحه الإجازة من الدوائر البلدية في مدن الإقليم فان الحكومة تمنحه سلفة مقدارها ٢٠ مليون دينار لغرض البناء".

وتابع قادر "بموجب هذا القرار تم بناء ٧١٠٢٠ دارا عام ٢٠١١ فقط ومنح كل مواطن قرضا مقداره ٢٠ مليون دينارا"، مؤكدا أن "مجموع المبالغ التي أقرضت للمواطنين كسلفة عقار ترليون واحد و٤٢٠ ملياراً و٤٠٠ مليون دينار فقط في العام المذكور".

وبشأن مشكلة الاستئجار أكد أحمد انه "إذا نظرنا إلى الإحصاءات الرسمية في الإقليم فان مشكلة الاستئجار لا تصل في أسوأ الأحوال إلى ١٠٪"، مشددا على أن "استمرار الحكومة في مشاريعها الإعمارية وإعادة بناء القرى والأرياف ومنح القروض العقارية للمواطنين ستساهم في انخفاض نسبة الاستئجار في كردستان إلى مستويات قليلة جدا في السنوات القليلة المقبلة وتصبح كل أسرة صاحبة دار سكنية خاصة بها".

وعن الأنشطة الأخرى التي تقوم بها الحكومة بهذا الصدد أفاد احمد بان "من المنافع الاجتماعية الأخرى التي تقوم بها حكومة الإقليم هي منح سلف الزواج للراغبين في تكوين أسرة بمنحهم سلفة قدرها ٥ ملايين دينار"، مؤكدا أن "هذا ساهم في ارتفاع معدلات الزواج في الإقليم".وتابع احمد أن "العام الماضي فقط سجلت ١٦٧١٩١ حالة زواج منحتهم الحكومة ٨٣٥ مليارا و ٩٥٥ مليون دينار دعما لمشاريع الزواج في الإقليم".

وعن مشكلة ازدياد ظاهرة العنوسة بالرغم من كل هذا الدعم الحكومي لمشاريع الزواج أكد احمد أن "ظاهرة العنوسة موجودة وتعود أسبابها إلى عوامل عديدة ،منها أن كردستان كانت مسرحا للمعارك والحروب الطاحنة التي شنتها الأنظمة الدكتاتورية السابقة على الكرد والثورات الكردية التي كان الشباب مادتها الأساسية فجل ضحاياها كانوا من الشباب حتى عام ١٩٩١ – ١٩٩٢، بعد الانتفاضة".

وأشار احمد إلى "ما حصل من جراء الحصار والمجاعة والفقر في الإقليم قبل عملية تحرير العراق والأحداث المؤسفة التي حصلت جراء الاقتتال الداخلي الأمر الذي دفع بمئات الآلاف من الشباب الكردي باللجوء إلى الدول الأوروبية الذي يشكل الذكور نسبة ٨٠٪ منهم".

ونوه إلى أن "الشباب الذين يريدون العودة إلى كردستان في هذه المرحلة أو يرغبون بالزواج فانه وبحسب الأعراف الاجتماعية السائدة فأنهم لا يبحثون عن الفتيات اللاتي يماثلنهم في العمر؛ بل يبحثون عن الفتيات الصغيرات ليتخذوا منهن شريكات لحياتهم"، معربا عن اعتقاده أن "الحرب وهجرة الشباب ساهمت بارتفاع ظاهرة العنوسة".

يذكر أن حكومة إقليم كردستان ومن منطلق تخفيف أزمة السكن التي ولدتها زيادة أعداد السكان ليس على مستوى العاصمة فحسب وإنما على مستوى الإقليم أنشأت صندوق الإسكان ودعت شركات محلية وأجنبية للاستثمار في مجال الإسكان لبناء مجمعات سكنية مدعومة من قبلها عن طريق صندوق الإسكان حيث يسدد المشتري المبالغ المستوفاة من الصندوق بشكل أقساط خلال عشر سنوات.

ويرى خبراء في الشأن الاقتصادي أن الحكومة الإقليمية أحدثت طفرة في معالجة أزمة السكن التي كانت متفاقمة في السابق والتي لم تعالج بنسب متقدمة إلى الآن.وكن برلمان إقليم كردستان قد صادق خلال جلسته أول أمس على مشروع قانون الموازنة العامة للإقليم للعام الحالي، فيما بلغ حجم تلك الموازنة عند اقتراحها، ١٥ ترليوناً و٢٤٥ ملياراً و٧٩٧ مليون دينار عراقي.